20051113_0001A

32 عسكرياً مفقوداً والجثث المنتشلة 12

حفرة وزارة الدفاع فتحت "جروحاً" عمرها 15 عاماً

نوال نصر

بعد خمسة عشر عاما وشهر واحد على الثالث عشر من تشرين الأول عام 1990، أخرجت جثث اثني عشر شخصا، قد يكونون جميعهم عسكريين، من تحت ساحة ملعب في وزارة الدفاع الوطني في اليرزة! الخبر كان ليهز البلاد، لو كنا بالطبع في بلاد أخرى، لكننا في لبنان!

تواصلت أمس أعمال الحفر في باحة وزارة الدفاع في اليرزة بحثا عن رفات جديدة، وكانت أعمال الحفر التي انطلقت قبل خمسة أيام، بعد سلسلة مطالبات، كان آخرها من قبل رئيس كتلة الاصلاح والتغيير النائب ميشال عون في الثالث عشر من تشرين الأول الماضي، قد أسفرت عن انتشال الجثث الاثنتي عشرة... الجثث تعود جميعها الى رجال، والرجال يرجح أن يكونوا عسكرا، ممن اختفوا قبل خمسة عشر عاما، ابان دخول العسكر السوري الى بعبدا ومغادرة العماد عون، فماذا في التفاصيل الجديدة؟

لا تزال الجثث، وهي عبارة عن عظام وبقايا، تحوطها ثياب معظمها عسكرية، في باحة وزارة الدفاع، وقد أخذت عينات منها الى مختبر مستشفى أوتيل ديو، حيث سيجري الدكتور أندريه مغربني فحص الحمض النووي (أ د أن) عليها، ويتوقع أن يستغرق صدور النتائج أكثر من شهر، على أن يتم لاحقا أخذ عينات من الحمض النووي من أهالي العسكريين المفقودين لمطابقتها مع نتائج الجثث، بهدف تحديد هويات أصحابها.

ملف المفقودين، أقله العسكريين، فتح، ووضعت النيابة العامة العسكرية بشخص مفوض الحكومة القاضي جان فهد يدها على الموضوع، لكن ما يثير الاستغراب اليوم، أن أهالي المفقودين لا يجدون "مرجعية" يعودون اليها لسؤالها عما حدث وما قد يحدث... وليس خفيًا القول أن الموضوع بكلبته ما زال جرحا نازفا في بيوت كثيرة. وفي هذا الاطار لفتت مديرية التوجيه في الجيش اللبناني في اتصال مع "صدى البلد" أن الملف من صلاحية مديرية المخابرات، والمخابرات تنفي حيازتها أي معلومات في الموضوع. والمعلومات الرسمية (بحسب المركزية) تقتصر "على أن قائد الجيش العماد ميشال سليمان حريص على ابعاد الموضوع عن الاعلام وسوق الاستغلال السياسي في هذه المرحلة بالتحديد".

المسؤول في التيار الوطني الحر المحامي جورج حداد يشرح "أن الملف ليس مخابراتيا، بل انساني، حقوقي، طبي وعلمي" ويقول: "ثمة 32 عسكريا اختفوا قبل خمسة عشر عاما، وهؤلاء يعدون بمثابة مفقودين، وإذا سلمنا أن عملية البحث أدت الى اكتشاف اثنتي عشرة جثة، تعود جميعها الى عسكريين، فهناك بعد عشرون جثة، أين هي؟".

ويلفت حداد الى "كلام خطير سبق وصدر عن المدعي العام التمييزي السابق القاضي عدنان عضوم قبل نحو ستة أعوام، في معرض رده على الدعوات الكثيرة للكشف عن المعتقلين في السجون السورية، يومها قال ان عدد الجثث المدفونة في حفرة في وزارة الدفاع يبلغ ثلاثين جثة. طالبنا يومها أن يصار الى الكشف على الحفرة، لكن معطيات ذاك الزمان كانت تختلف عن ظروف اليوم".

اذا صحّ ما قاله عضوم يومها، تكون هناك حفرة أخرى في وزارة الدفاع، وإذا كان ما قاله لتهدئة تفاعلات القضية، فأين العسكريون الباقون؟ ويلفت حداد في هذا الاطار الى "الغاء سورية الاجتماع الذي كان مقررا بين ألجانبين ألبناني والسوري أمس في جديدة يابوس لبحث قضية اللبنانيين المعتقلين والمفقودين في سورية، من دون أن تحدد سورية موعدا آخر أو أسباب التأجيل".

تملك سوليدا كل أسماء العسكريين المفقودين، وأسماء بعض العسكريين الذين وجدوا في الحفرة قد تكون واضحة الى البعض، لكن لا أحد في وارد اصدار التسميات الآن، خوفا طبعا على مشاعر ألأهالي وربما تحسبا لأي خطأ قد يحصل.

المحامي حداد يرجح "أن تكون الجثث المطمورة تعود الى العسكريين الذين وضعوا عام 1990 في براد مستشفى بعبدا الحكومي". ويشرح: "بعد دخول الجيش السوري في 13 تشرين عبر ثلاثة محاور أساسية هي، ضهر الوحش- عاليه، وساقية الحدث، ودير القلعه من جهة بيت مري والمونتيفردي، وأثناء الهجوم اختفى أناس ولم تظهر جثثهم، بينهم الراهبان الأنطونيان ألبير شرفان وسليمان أبو خليل". ويضيف: "وضعت يومها احدى عشرة جثة في براد بعبدا، ثم تقرر بعد أيام، بسبب انقطاع الكهرباء، رميها في مكان ما، ويبدو أن القرار صدر أن يكون في وزارة الدفاع".

اثنتا عشرة جثة (حتى الآن) وجدت في حفرة في وزارة الدفاع... ويبدو أن الكشف عن أسماء أصحابها سيستغرق وقتا والى حين تتجلى حقيقة هوياتهم، ستكون عشرات العائلات بانتظار "نصيبها"!